

A

UN 1989

APR 12 1989

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UN/ISA 001
الجمعية العامة



A/44/188
28 March 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٨٣ من القائمة الأولى*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ وموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإكوادور
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل ، طيه ، الرسالة الموجهة إلى سعادتكم من الدكتور ديبغو
كوردوفيث وزير خارجية إكوادور (انظر المرفق) والتذييلات المرفقة بها بشأن الاجتماع
الثالث لوزراء خارجية معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، المعقد في كيتو
يومي ٦ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، برجاء تميمها بوصفها من وثائق الجمعية العامة ، في
إطار البند ٨٣ من القائمة الأولى .

(التوقيع) خوان سالازار - ماتيسي

الوزير

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ وموجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية إكوادور

بصفتي رئيس الاجتماع الثالث لوزراء خارجية معاهدة التعاون بين بلدان حوض
الأمازون ، المعقود في كيتو يومي ٦ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وتنفيذا لقرار من هذا
الاجتماع ، أتشرف بأن أحيل إليكم النصوص الرسمية لـ "إعلان سان فرانسيسكو دي كيتو"
(التذييل الأول) ، وللوثيقة الختامية لهذا الاجتماع والقرارين المتخذين (التذييلان
الثاني والثالث) ، برجاء تعميمها بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند
٨٣ من القائمة الأولية .

(التوقيع) ديفغو كوردوفيث

التذييل الاول

إعلان سان فرانسيسكو دي كيتو

إن وزراء خارجية إكوادور وغيانا وبيرو وسورينام وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا ،

المجتمعين في كيتو ، في الفترة من 6 إلى 8 آذار/مارس 1989 ، للاشتراك في الاجتماع الثالث لوزراء خارجية البلدان الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون ؛

إذ يأملون في متابعة الإجراءات المشتركة لتعميق وتعزيز ومدّ نطاق التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، وإدراكا منهم بأنه ينبغي ، تحقيقا لاهداف المعاهدة ، أن تتوفر إرادة سياسية ثابتة من قبل الاطراف المتعاقدة ، بل أن يتوفر التعاون الدولي كذلك ؛

وإدراكا منهم للأهمية الغريدة للنظم الايكولوجية الامازونية من حيث تنوعها الحيوي وتفردها وهشاشتها ، ونظرا لانها من أهم أشكال التراث الطبيعي في بلداننا ؛ واقتناعا منهم بضرورة استمرار المحافظة على النظم الايكولوجية وعملياتها ، وضرورة تنمية هذه النظم ؛

واقترناعا منهم بأنه يجب على البلدان الاعضاء ، تحقيقا للتنمية المتكاملة في الاراضي الامازونية ولرفاه سكانها ، المحافظة على التوازن بين النمو الاقتصادي ومون البيئة ، بوصفها عمليين من أعمال المسؤولية المتأصلة في سيادة الدول الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون ؛

وإذ هم مقتنعون بأن التعاون من أجل التنمية المتناسقة لحوض الأمازون ستهيح المساعدة على حلّ الأزمة الاقتصادية العميقة التي تمرّ بها الدول الاعضاء ؛

وإذ يدركون أنه ينبغي للدول الاعضاء إقرار سياسات مشتركة لمون البيئة ، تنطوي على الاستفادة الرشيدة من الموارد ، كما تنطوي على منع التلوّث ، فضلا عن منع وقوع الاضرار البيئية الأخرى بغية المحافظة على أنواع التربة ، وعلى النباتات والحيوان ، وعلى الموارد البيئية والأحوال المناخية ، وعلى جميع الموارد الطبيعية وبصفة عامة ؛

وقد اقتنعوا بضرورة الإبقاء على تعاون وثيق في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ، بغية خلق الظروف الملائمة للحفاظ على حوض الامازون وتنميته بشكل متواصل ؛

واستنادا إلى المبادئ والمقاصد والاحكام الواردة في المعاهدة ، وإلى الروح التي تكرّمت في إعلاني بيليم ومنتياغو دي كالي ، واعترافا منهم بالإسهام الجوهري الذي قّدمته الحلقات الدراسية والاجتماعات التقنية واللجان الخاصة المعنية ؛

اتفقوا على إصدار هذا

الإعلان

أولا - تقييم سير عملية التعاون بين بلدان حوض الامازون

يؤكدون من جديد الإرادة السياسية لحكوماتهم لإعطاء دفعة جديدة وفعّالة لعملية التعاون بين بلدان حوض الامازون ؛

يقررون اتخاذ إجراءات مؤدّية إلى تعزيز الهيكل المؤسسي للمعاهدة ، مع إبلاغ الامانة المؤقتة بأن تدعو ، تحقيقا لهذه الغاية ، إلى تكوين فريق عمل مخصص من أعضاء هذه المعاهدة ، يُعنى بالاشتراك معها بأن يُعدّ ويقدم ، في الاجتماع القادم لمجلس التعاون بين بلدان حوض الامازون ، العناصر التالية :

١ - مشروع النظام الداخلي لوظائف جهاز الامانة ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، الوظائف التي تتعلق بالإدارة وبتشجيع المشاريع ؛

٢ - التدابير المتعلقة بالتميز المؤسسي لجهاز الامانة ؛

٣ - تحديد آليات اجتذاب الموارد الخارجية الواردة من مؤسسات التعاون الدولي ؛

٤ - إعداد دراسة بشأن جدوى إنشاء أمانة دائمة لمعاهد التعاون بين بلدان حوض الامازون ؛

٥ - دراسة جدوى إنشاء صندوق مالي لحوض الأمازون ، أو مؤسسة شبيهة به ؛

يُشنون على الأمانة المؤقتة التي تمارسها جمهورية كولومبيا في الوقت الحاضر ويقرّون بفعالية العمل الذي أُتجز حتى هذا التاريخ ؛

يناشدون حكومة إكوادور أن يُدرج في أعمال الحلقة الدراسية لتقييم المشاريع ، المقرر عقدها في منتصف عام ١٩٨٩ وفقا للقرار ١٢ الذي اتخذته الاجتماع الثالث لمجلس التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، موضوع تعيين الأولويات وتحديد مصادر التمويل اللازم للمشاريع المتعددة الأطراف الواردة في إطار المعاهدة ، تنفيذًا للقرار ١١ للاجتماع المذكور ، وأن تقدّم اقتراحا محددًا إلى مجلس التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، يكون بمثابة تنويج لهذه المناسبة ؛

يرجبون بارتياح باستعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي أعرب عنه مدير البرنامج لأمريكا اللاتينية ، لدعم البرامج والمشاريع الأمازونية ذات الأولوية عن طريق التعاون التقني ، ويحثون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف الإجراءات التي شرع في اتخاذها ، والتي ترمي إلى توفير الدعم ذي الطابع التقني والمالي لمشاريع التعاون الأمازوني التي يجري تنفيذها في إطار المعاهدة ؛

يعربون عن ارتياحهم للعرض المقدم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، الذي يقضي بتقديم التعاون التقني والمالي لتنفيذ المشاريع الناشئة عن معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، ويحضون المنظمات الدولية الأخرى على ربط مؤازرتهم بنفس هذا الغرض ؛

يؤكدون الأهمية القصوى لاتفاقات وآليات التعاون الأمازوني الثنائي القائمة بين البلدان الأعضاء ، الأمر الذي يدلُّ على تمتع الحكومات بالإرادة السياسية لتشجيع التنمية الأمازونية بدينامية وفعالية . وفي هذا الصدد ، يقرّون بالتقدم الملحوظ في هذه العمليات ، مما يقوّي تطبيق معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، ويعربون عن استصوابهم لتشجيع وتعزيز تكثيف هذه الآليات ، عن طريق الدعم المتضامن للمساعدات الرامية إلى الحصول على الموارد المالية والمساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المعتمدة في إطار المخططات الثنائية المذكورة ؛

يوافقون على أن يشرع مجلس التعاون الأمازوني في الاضطلاع بدراسة تستهدف اقتراح مخطط لنظام تفضيلي للاستثمارات يكون في وسعه ، مع الاعتبار الواجب للمعاهدات

القائمة والاولويات الوطنية والمعايير المتعلقة بصون البيئة وحماية السكان الاصليين ، تكوين إطار ثابت يشجع توجيه التدفقات الاستثمارية نحو المشاريع المتوطنة في المنطقة الامازونية .

ثانيا- السيادة البيئية

يسلمون بالقلق المتزايد الذي يساور البلدان الاعضاء بشأن صون البيئة في حوض الامازون ، ويدركون انه ينبغي دعم التنمية في المنطقة بحيث يمكن بصفة عامة للبيئة ، وبصفة خاصة للموارد الطبيعية ، التي يستفاد منها بشكل رشيد ومتواصل ، أن تسهم في رفع مستوى حياة السكان الحاليين ، مع مراعاة حق الاجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الممتلكات ؛

يؤكدون من جديد مسؤوليتهم واستعدادهم السياسي الدائم لحفز الانتفاع الملائم بالتراث الطبيعي والثقافي للإقليم الامازوني في كل بلد وحمائته ، مع احترام حقوق السكان الذين يقطنون بهذا الإقليم ؛

يكررون تأكيد ما ورد في المادة الرابعة من معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ، وبالتالي يرفضون أي تدخل خارجي في السياسات والإجراءات التي تفضلع بها ، في حوض الامازون ، البلدان الاعضاء في هذه المعاهدة ؛

يؤكدون أهمية صون العوامل الوراثية والحيوية والمحافظة على النظم الايكولوجية وتنوعها الحيوي والامتداد الرشيد والمتواصل للموارد الطبيعية ، وأيضا أهمية تشجيع وتنمية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لسكان حوض الامازون ، مع احترام هويتهم الثقافية ، على أن يتم ذلك كله طبقا للسياسات التي يقرها كل بلد من بلدان هذا الحوض ؛

يشيرون إلى ضرورة توسيع وتشجيع التعاون لتنسيق تطبيق السياسات البيئية لفائدة الاجيال الحالية والمقبلة ؛

يؤكدون أهمية تنفيذ الاعمال المشتركة للحصول على نتائج منصفة ذات منفعة متبادلة ، في إطار المحافظة على البيئة وصون الموارد الامازونية واستخدامها استخداما رشيدا ؛

يشيرون إلى أن ظاهرة زراعة وتجهيز المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان حوض الأمازون وتعمل على الإضرار بالبيئة وبالتوازن الأيكولوجي ، ويقررون أن تكثف الإجراءات المشتركة الرامية إلى تقييم الأثر ، وتدابير الرقابة الأيكولوجية ، وخطط الطوارئ البيئية ، بغية التعاون في إيجاد حلول للمشاكل المتولدة عن هذه الآفة ؛

يقررون إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالبيئة في حوض الأمازون حتى يمكن ، لدى ممارسة الحق الطبيعي لكل دولة في السيادة على مناطقها الأمازونية ، أن يتحقق ، في جملة أمور ، إعطاء دفعة للأبحاث البيئية للتعرف على المخاطر الطبيعية الحالية والمحتملة في المنطقة ؛ ومنع تدهور الموارد الطبيعية في حوض الأمازون ، ولا سيما إزالة الأحراج وتدهور التربة ؛ ودراسة منهجيات مشتركة لتقييم الأثر البيئي ؛ ووضع البرامج والمشاريع ؛ والنظر في عروض التعاون في المجالات المتعلقة بالبيئة وتحليل المواعمة المحتملة بين التشريعات البيئية ؛

يتفقون في الرأي على إبراز الحاجة إلى إعطاء دفعة ، من خلال لجنة البيئة ، لإجراء جرد للموارد الطبيعية والقيام بتحليل لهيكل ووظيفة ودينامية النظم الأيكولوجية للإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة لحوض الأمازون ، طبقاً لتوصيات الاجتماعات التقنية المعقودة في إطار معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون .

ثالثاً- التعاون فيما يتعلق بمسائل السكان الأصليين في حوض الأمازون

يعتمدون نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية الأولى المعنية بمسائل السكان الأصليين في حوض الأمازون ، المعقودة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ بمدينة بوغوتا ؛

ينشئون اللجنة الخاصة بمسائل السكان الأصليين في حوض الأمازون بغية تشجيع التعاون ، بصفة عامة ، بشأن مسائل السكان الأصليين فيما بين بلدان حوض الأمازون ؛ والحض على تقوية الهوية الإثنية وصون التراث التاريخي الثقافي ؛ وحفز تبادل المعلومات بغية التوصل إلى أقصى حد من المعرفة المتبادلة عن السكان الأصليين في المنطقة وفيما بينهم ؛ وتحقيق المشاركة الفعالة للسكان الأصليين في حوض الأمازون في كل بلد في جميع مراحل توصيف المسائل المتعلقة بالسكان الأصليين ، وفي أي نوع من أنواع المشاريع التي تؤثر عليهم أو تضمهم ؛ وتشجيع قيام برامج إنمائية تستوعب الآمال والاحتياجات الحقيقية للسكان الأصليين في حوض الأمازون ؛ وتطوير برامج مشتركة

للبحوث في المجالات المتعلقة بالسكان الأصليين في المنطقة الأمازونية ؛ والتنسيق مع اللجنة الخاصة الأخرى التابعة لمعاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون في معالجة الجوانب المرتبطة بالسكان الأصليين ؛ وتشجيع إدراج معارف السكان الأصليين في برامج التنمية الإقليمية . ويتم إنجاز الأعمال المعهود بها إلى اللجنة مع المراعاة الدقيقة لحقوق كل دولة ومصالحها السيادية .

رابعاً- الصحة

يرحبون بإرتياح بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالصحة في حوض الأمازون ، وبالقرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول المعقود في بوغوتا ، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛

يتفقون على تعزيز البرامج الوطنية الثنائية ، عن طريق التعاون الدولي ، في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في الاجتماع الأول للجنة الخاصة المعنية بالصحة في حوض الأمازون ؛

يوافقون على اعتبار المجالات ذات الأولوية هي المجالات التالية : رعاية الأم والطفل ، الصحة البيئية ، الأمراض المتوطنة ، الأدوية الأساسية ، المدخلات الحرجة ، الطب التقليدي ، تطوير وتنظيم الخدمات الصحية ، الكوارث الطبيعية ، مع التركيز على الفيضانات والكوارث التكنولوجية التي هي من صنع الإنسان ؛

يحيطون علماً ، مع الارتياح ، بالاتفاق المتعلق بعقد حلقة دراسية ، فسي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بمدينة ماناوس بشأن ما يلي :

١ - الخبرات المكتسبة من الاتفاق الوطني الثنائي بين البرازيل وكولومبيا بغية انتفاع البلدان الأخرى الأعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون من هذه الخبرات ، والانتفاع منها أيضاً لإعداد المشاريع النهائية ؛

٢ - تشخيص القطاع الصحي لكل بلد عضو في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون ، بغية تنفيذ برنامج العمل والجدول الزمني الاجتماعات للجنة الخاصة المعنية بالصحة في حوض الأمازون المعتمدين في بوغوتا ؛

٣ - الآليات اللازمة لتبادل البيانات المتعلقة بالأوبئة وطرائق تبادل المعلومات في مجال الصحة ، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية ؛

٤ - الجدوى العملية لنظم الصحة المحلية في مناطق الحدود ؛

يوجهون أيضا الامانة المؤقتة إلى أن تقوم ، بالاشتراك مع الامانة التنفيذية للجنة الخاصة المعنية بالصحة في حوض الامازون ، باتخاذ جميع التدابير الاحتياطية لعقد هذه الحلقة الدراسية .

خامسا- العلم والتكنولوجيا
يرحبون بارتياح بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالعلم والتكنولوجيا وبالاعمال التي قامت بها ؛

يتفقون في الرأي على تأييد القرارات المتخذة في الاجتماع الاول للجنة الخاصة المعنية بالعلم والتكنولوجيا في حوض الامازون ، المعقود في بوغوتا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛

يكررون تأكيد مساندتهم لمشروع علم النيات الامازوني ، وفقا للمخططات الواردة في الاجتماع الثالث لمجلس التعاون بين بلدان حوض الامازون ، ويحثون برنامج الامم المتحدة الإنمائي على منح هذا المشروع الاولوية والموارد المالية التي يحتاج إليها للتنفيذ التام لانشطته وعلى المساهمة في تعبئة موارد إضافية ؛

يوافقون على الإيعاز إلى اللجنة الخاصة المعنية بالعلم والتكنولوجيا بأن تعطى دفعة للمشاريع المتعلقة بالخريطة الجغرافية الاساسية ، واستئناس النيات الواعدة في حوض الامازون ، طبقا لنظم الإنتاج في هذه المنطقة ؛

يتفقون في الرأي على تشجيع إنشاء أو تعزيز مؤسسات الابحاث المتعلقة بحوض الامازون في الدول الاعضاء ومعاونتها على الترابط ؛

يوافقون على تكليف اللجنة الخاصة المعنية بالعلم والتكنولوجيا بإنشاء الآليات التنفيذية لنظام لتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية للمنطقة الامازونية ، ويحضون الدول الاعضاء على أن تقوم ، من خلال الامانة التنفيذية لهذه اللجنة ، بالإبلاغ عن برامجها في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية لحوض الامازون ؛

يؤيدون نتائج وتوصيات الملتقى الاول للتوازن الهيدرولي للمنطقة الامازونية ،
المعقود في ماناوس في آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛

يوافقون على الإيعاز إلى اللجنة الخاصة المعنية بالعلم والتكنولوجيا
واللجنة الخاصة المعنية بالصحة في حوض الامازون بدراسة وتحديد جدوى إقامة برنامج
أمازوني للبحث والتطوير التكنولوجي بشأن نخيل الزيت والأمراض ذات الصلة ، وبمفحة
خاصة متلازمة عفن ثمار هذا النخيل ، لما لهذا الأمر من أهمية اقتصادية وفي مجال
الصحة العامة .

سادسا- مؤسسات تنمية منطقة الامازون

يبرزون أهمية نتائج وتوصيات الملتقى الدولي الاول لمؤسسات تنمية منطقة
الامازون ، المعقود في تريينيداد ببوليفيا ، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير
١٩٨٦ ؛

يقرون بإمكانيات التعاون الواسعة النطاق لتعزيز إدارة المؤسسات الوطنية
المعنية بتنمية منطقة الامازون ، ولا سيما بالنسبة لتبادل المعلومات والانتفاع الأفضل
بالموارد البشرية والتقنيين المؤهلين ، ويوجهون مجلس التعاون بين بلدان حوض
الامازون إلى الاضطلاع ، من خلال الامانة المؤقتة ، بتشجيع مشاركة المؤسسات المذكورة
والإعداد لملتقى ثان .

سابعا- التجارة والنقل

يتفقون على ضرورة التنسيق بين أنشطة المؤسسات المختصة في البلدان الاعضاء ،
بغية تشجيع تنمية التجارة عبر حوض الامازون ، مع الإشارة إلى المتطلبات التقنية
والقانونية من أجل تيسير تبادل الاموال والخدمات وتعزيز تطوير الهيكل الاساسي للنقل
في المنطقة ، عن طريق استخدام النظم المتعددة الطرائق ؛

يقررون التماس تعاون المنظمات الدولية ، وبمفحة خاصة رابطة أمريكا اللاتينية
للتكامل ، بغية إنجاز الدراسات اللازمة وتكليف الامانة المؤقتة بمسؤولية توجيهه
المساعي والإجراءات المتعلقة بذلك ؛

يبرزون الأهمية الجوهرية للملاحة النهرية بوصفها أحد عوامل التكامل والتنمية
على الصعيد الإقليمي ، مع أخذ المسافات الشاسعة في حوض الامازون في الاعتبار .

ويؤكدون كذلك ضرورة بذل جهد مشترك لتطوير أشكال أخرى من أشكال النقل ، بغية تيسير إدماج المناطق الأمازونية في اقتصاداتهم الوطنية وتحقيق التكامل بين الدول الاعضاء ؛

يؤكدون أهمية الاجتماع التقني المقرر عقده في شهر أيار/مايو المقبل فسي بوغوتا ، للنظر في مشروع النظام الداخلي المتعدد الأطراف للملاحة التجارية الحرة في الأنهار الأمازونية الدولية ، مع مراعاة المادة الثالثة من معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون وإمكانيات التعاون المتعدد الأطراف في مجال النقل البري المتعدد الوسائط في الأراضي الأمازونية . وفي هذا الصدد ، يوجهون الشكر إلى وفد البرازيل للعرض المقدم منه باستضافة اجتماع للوزراء المسؤولين في المنطقة ؛

يكررون تأكيد التأييد الذي أعرب عنه في الاجتماع الثاني لوزراء خارجية معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون لمشروع وحدة أحواض أنهار أورينوكو والأمازون ولابلاتا ، ويحضون بشدة على مواصلة الدراسات ، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالجدوى البيئية ، وتبادل المشاورات بين الحكومات ، بغية تنفيذ هذا المشروع الهام المتعلق بالتكامل القاري .

ثامنا- المواصلات السلكية واللاسلكية

يؤكدون من جديد ضرورة تكثيف التعاون التقني المتعدد الأطراف ، الذي يرمي إلى توحيد وتحسين شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية بين بلدان حوض الأمازون ؛

يرحبون بتوصيات الحلقة الدراسية المعنية بالبدائل التكنولوجية للمواصلات السلكية واللاسلكية في منطقة حوض الأمازون ، المعقودة في برازيليا وسان باولو وريوني جاتيرو ، في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ .

ثامنا- السياحة

يتفقون على القيام ، بمساعدة المؤسسات الوطنية المختصة في البلدان الاعضاء ، بإنشاء آليات للتعاون وافية بالغرض ، فيما يتعلق بتخطيط وتطوير الهيكل الاساسي اللازم لتعزيز السياحة في المنطقة ، مع مراعاة الاحتمالات الواسعة النطاق التي يقدمها حوض الأمازون لهذا النشاط ، نظرا لضخامة ثروته الطبيعية التي يتطلب الانتفاع بها ادارة خاصة ؛

يوصون بأن تحترم ، في الخطط والمشاريع المتملة بالسياحة ، مصالح السكان المحليين وقيمة التراث الثقافي للمجتمعات المحلية التقليدية وللبيئة ، من خلال حفز السياحة الانتقائية في مناطق النظام الايكولوجي البالغة الهشاشة .

عاشرا- المشروع الوطني المتعدد الاطراف للتعاون بين بلدان حوض الامازون ولمسح الموارد الطبيعية

يشيدون بنشاط منظمة الدول الامريكية الواضح الذي يدعم منذ عام ١٩٨٤ ، من خلال ادارة التنمية الإقليمية التابعة لها وفي إطار المشروع الوطني المتعدد الاطراف المتعلق بالتعاون بين بلدان حوض الامازون وعن طريق المساعدة التقنية والمالية الفعالة ، أنشطة متعددة تابعة من أهداف ومقاصد المعاهدة ؛

يوصون البلدان الاعضاء بأن توعد الى وفودها لدى منظمة الدول الامريكية بتأييد الأنشطة التي أنجزها المشروع الوطني المتعدد الاطراف للتعاون بين بلدان حوض الامازون ، ويؤيدون الإجراءات التي سيضطلع بها مجلس التعاون بين بلدان حوض الامازون والامانة المؤقتة ، والرامية الى أن توجه المنظمة الموارد اللازمة للمشاركة في الجهود التي تقوم بها البلدان الاعضاء لتنفيذ المسح وسواعة منهجية البحث ، فضلا عن تبادل ونشر النتائج المتعلقة بالموارد الطبيعية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية وإقامة وتنسيق نظام لرمد عملية شغل الأرض واستخدامها ، وادارة الانحراج الطبيعية ؛ ومواصلة تحليل التوازن الهيدرولي السطحي في حوض الامازون ، من خلال مراحل متتابعة تأخذ في اعتبارها المعلومات المتاحة والقدرة التنفيذية للمؤسسات الوطنية المسؤولة ، سعيًا للوصول الى مستوى ودرجة من الدقة يتيحان إرساء أساس للقرارات التي تتخذ بشأن التنمية المتواصلة للمنطقة ، واعتماد معايير وسياسات للادارة البيئية في منطقة حوض الامازون ، وتنسيق ودعم آلية للتعاون الافقي ؛

يقررون مناشدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الاتمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ، اقامة مشاريع وطنية متعددة الاطراف للتعاون بين بلدان حوض الامازون ، تكون مماثلة لمشاريع منظمة الدول الامريكية ، من أجل دعم الاجراءات التي تعتبرها بلدان معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ذات أهمية بالنسبة لمقاصد المعاهدة .

حادي عشر - التعاون بين جامعات بلدان حوض الامازون

يقرون بأهمية رابطات جامعات حوض الامازون التي يسرت مضاعفة الاتصالات بين مراكز التعليم العالي في المنطقة ، الرامية الى دفع عجلة البحث العلمي والتنمية

التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية الموجهة الى البحث عن حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والتعليمية والثقافية في حوض الامازون ؛

يؤكدون ضرورة تشجيع مزيد من التكامل بين برامج وأنشطة رابطة جامعات حوض الامازون في إطار معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ، طبقا لمقاصدها ومبادئها ؛

يتفقون على حفز تنفيذ البرنامج الجامعي المشترك للتعاون بين بلدان حوض الامازون ، في إطار معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ، وبذل المساعي من خلال الامانة المؤقتة للحصول على الموارد المالية ، سواء منها الوطنية أو الدولية ؛

يقترحون أن ينظر ، في إطار برامج معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ، في إمكانية الاعتماد على المشورة التقنية والتنفيذ المحتمل للمشاريع من قبل رابطة جامعات حوض الامازون ؛

يناشدون بلدان معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون الاشتراك بنشاط في الحلقات الدراسية المبرمجة من قبل رابطة جامعات حوض الامازون ؛

يرحبون بارتياح ، بالعرض المقدم من حكومة بوليفيا ، كي يعقد الاجتماع الرابع لوزراء خارجية معاهدة بلدان حوض الامازون بمدينة سانتا كروث دي لاسييرا ، وهي المبادرة التي تم الترحيب بها بالإجماع .

حضر بمدينة كيتو ، في السابع (٧) من شهر آذار/مارس سنة ألف وتسعمائة وتسع وثمانين (١٩٨٩) ، من نسخ باللغات الاسبانية والانكليزية والبرتغالية .

عن حكومة غيانا

(التوقيع) راشلي إزموند جاكسون
وزير الخارجية

عن حكومة سورينام

(التوقيع) إدوين جوهان سيدوك
وزير الخارجية

عن حكومة إكوادور

(التوقيع) ديفغو كوردوفيث
وزير الخارجية

عن حكومة بيرو

(التوقيع) غييرمو لاركو كوكس
وزير الخارجية

عن حكومة بوليفيا

(التوقيع) كارلوس غونشالك فاييه
وكيل وزارة التكامل وشؤون أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

عن حكومة فنزويلا

(التوقيع) إنريكة تيخيرا باريس
وزير الخارجية

عن حكومة كولومبيا

(التوقيع) خوليو لوندونيو باريس
وزير الخارجية

عن حكومة البرازيل

(التوقيع) باولو تارسو فليشا دي ليما
الأمين العام لوزارة الخارجية

التذييل الثاني

قرار

للاجتماع الثالث لوزراء خارجية معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون لإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بمسائل السكان الاصليين

إن الاجتماع الثالث لوزراء خارجية معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ،

إذ يرى ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للموارد البشرية في حوض
الامازون طبقا للمادة الحادية عشرة من معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ؛

ونظرا لان البلدان الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون رأت أن
من المناسب الاهتمام بشكل خاص بالسكان الاصليين ، وإذ يضع في اعتباره المادة
الرابعة عشرة من المعاهدة والفقرة الثالثة من إعلان بيليم لعام ١٩٨٠ ؛

وإذ يرى أنه بمناسبة إقامة الحلقة الدراسية المعنية بمسائل السكان الاصليين
في حوض الامازون ، بناء على مبادرة من كولومبيا ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٨٨ ، قدمت توصية تقضي بأن ينظر الاجتماع الثالث لوزراء خارجية
معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون في إنشاء آلية تتناول مسائل السكان
الاصليين في المنطقة ؛

ونظرا لان المادة الرابعة والعشرين من معاهدة التعاون بين بلدان حوض
الامازون تجيز للأطراف المتعاقدة تكوين لجان خاصة مكرسة لدراسة مشاكل أو مواضيع
محددة ؛

يقرر :

إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بمسائل السكان الاصليين في حوض الامازون ،
ويعهد اليها بما يلي :

(١) تشجيع التعاون بشكل تام ، فيما يتعلق بمسائل السكان الاصليين ، بين
بلدان حوض الامازون ؛

(ب) تشجيع تعزيز الهوية الإثنية ومون التراث التاريخي والثقافي ؛

(ج) تشجيع تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات والمعاهد و/أو المؤسسات المعهود اليها ، في كل بلد من بلدان حوض الأمازون ، بوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالسكان الأصليين الوطنيين ، بغية تحقيق المزيد من المعرفة المتبادلة عن السكان الأصليين في المنطقة وفيما بينهم ، وكذلك الخبرات المكتسبة لديهم وتنفيذ برامج الرفاه الموضوعة لهؤلاء السكان ، كل ذلك في إطار الاحترام البالغ للسيادات الوطنية ؛

(د) تحقيق المشاركة الفعالة للسكان الأصليين في كل بلد من بلدان حوض الأمازون ، في جميع مراحل تحديد مسائل السكان الأصليين وتخطيط الأعمال لتنميتهم الطبيعية ولتنفيذ أي نوع من أنواع البرامج التي تتعلق بهم أو تشملهم ؛

(هـ) تشجيع برامج التنمية التي تستوعب الآمال والاحتياجات الحقيقية للسكان الأصليين في حوض الأمازون ، وحفز السياسات التي تكفل المشاركة المباشرة للسكان الأصليين في توجيه هذه البرامج ؛

(و) دراسة واقتراح المسائل ذات الأهمية المشتركة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي لزيادة حجم التعاون بين بلدان حوض الأمازون فيما يتعلق بالسكان الأصليين ؛

(ز) إيجاد آليات تنسيق لتشجيع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة في ميادين مثل مون البيئة ، وإنفاذ وتطوير تكنولوجيا السكان الأصليين ، والصحة ، والتعليم ، وتنمية المجتمع ، وغير ذلك من الميادين ؛

(ح) تعزيز برامج التعاون التقني بين مختلف البلدان والمنظمات الدولية المتخصصة ، من أجل تحقيق تنمية أفضل للسياسات المتعلقة بالسكان الأصليين ؛

(ط) تنمية برامج مشتركة للبحوث الإثنوغرافية والانتروبولوجية واللفوية وفي غير ذلك من المجالات ذات الصلة بالسكان الأصليين في منطقة الأمازون ؛

(ي) التنسيق مع اللجان الخاصة الأخرى التابعة لمعاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون في مجال معالجة الجوانب المرتبطة بالسكان الأصليين ؛

- (ك) التقدم الى الدول الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون باقتراح السمي لتوفير آليات تضي الشرعية على الطرائق التاريخية للاتصال والتبادل الثقافي والتجاري التي احتفظ بها السكان الاصليون في حوض الامازون ؛
- (ل) إنشاء قاعدة بيانات تختص بنظ السكان الاصليين المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية ، بغية تعزيز الجهود التي بذلتها في هذا الصدد الدول الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ؛
- (م) تشجيع إدراج معارف السكان الاصليين في برامج التنمية الإقليمية ؛
- (ن) الاعياز الى الامانة المؤقتة بدراسة البدائل المحتملة لاجتذاب الموارد المالية والتعاون التقني الى مشاريع البلدان الاعضاء في المعاهدة ، وللقيام بالاعمال التي يعهد بها اليها ؛
- (س) إعداد مشروع نظام داخلي للجنة ورفعها الى الاجتماع القادم لمجلس التعاون بين بلدان حوض الامازون لاعتماده .
- وتحقيقا للأهداف الواردة في هذا القرار ، ستسعى البلدان الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون الى تأمين اشتراك القطاعات المرتبطة ارتباطا مباشرا بتطوير برامج السكان الاصليين في بلدان حوض الامازون في أعمال اللجنة .
- حرر بمدينة كيتو في السابع (٧) من شهر آذار/مارس سنة ألف وتسعمائة وتسع وثمانين (١٩٨٩) من نسخ باللغات الاسبانية والانكليزية والبرتغالية .
- | | |
|--|---|
| عن حكومة غيانا
(التوقيع) راشلي إزموند جاكسون
وزير الخارجية | عن حكومة إكوادور
(التوقيع) ديبغو كوردوفيث
وزير الخارجية |
| عن حكومة سورينام
(التوقيع) إدوين جوهان سيدوك
وزير الخارجية | عن حكومة بيرو
(التوقيع) غييرمو لاركو كوكس
وزير الخارجية |

عن حكومة بوليفيا

(التوقيع) كارلوس غونشالك فاييه
وكيل وزارة التكامل وشؤون أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

عن حكومة فنزويلا

(التوقيع) إنريكة تيخيرا بارييس
وزير الخارجية

عن حكومة كولومبيا

(التوقيع) خوليو لوندونيو بارييس
وزير الخارجية

عن حكومة البرازيل

(التوقيع) باولو تارسو فليشا دي ليمما
الأمين العام لوزارة الخارجية

التذييل الثالث

قرار

الاجتماع الثالث لوزراء خارجية معاهدة
التعاون بين بلدان حوض الامازون لإنشاء
اللجنة الخاصة المعنية بالبيئة

إذ يري :

أن إعلان بيليم لعام ١٩٨٠ :

يؤكد من جديد القلق الاساسي الناشئ عن مشكلة البيئة ابتي أدت الى إصدار
معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ؛

يكرر تأكيد أنه ، بغية تحقيق التنمية المتكاملة للأقاليم الامازونية ورفاه
سكانها ، يجب على البلدان الاعضاء أن تحافظ على التوازن بين النمو الاقتصادي وموون
البيئة ، باعتبار أن هذين العاملين من عوامل المسؤولية المتأصلة في سيادة الدول
الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ؛

يؤكد من جديد ، لهذا السبب ، ضرورة مواصلة الجهود المشتركة التي بذلت
مؤخرا في إطار معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون في مجال صون البيئة في حوض
الامازون ؛

يكرر تأكيد ضرورة أن يكون الانتفاع بالثروة النباتية والحيوانية في المنطقة
بشكل ومخطط ، بغية الحفاظ على التوازن الايكولوجي وحفظ الانواع ؛

يشير الى أن تنمية الامكانيات الاقتصادية وحماية البيئة غرضان متكاملان
متساعدان متعاضان لا انفصام بينهما ؛

يشدد على أن البحث العلمي سيوفر معايير مضمونة لتوجيه سياسات التنمية
الاقتصادية والاجتماعية وصون البيئة ؛

واذ يسلم :

بوجود قلق متزايد يساور البلدان الاعضاء بشأن حماية البيئة في حوض الامازون ، مع الشعور بأنه ينبغي موازنة التنمية الحقيقية للمنطقة بحيث يتسنى للموارد الطبيعية المنتفع بها ، بشكل ترشيد ومتواصل ، أن تساهم في رفع مستوى معيشة السكان الحاليين ، مع احترام حق الاجيال المقبلة في التمتع بهذه الممتلكات ؛

يكرر تأكيد :

ضرورة توسيع وتشجيع التعاون من أجل تنسيق تطبيق السياسات البيئية ، والإعراب ، من خلال إنجاز الأعمال المشتركة ، عن استعداده السياسي لمعاودة تأكيد المسؤوليات عن الانتفاع بهذا التراث الطبيعي والثقافي الهام في البلدان الاعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون وحماية هذا التراث ؛

يقرر :

العمل ، طبقا للمادة الرابعة والعشرين من المعاهدة ، على إنشاء لجنة خاصة معنية بالبيئة في حوض الامازون ، بوصفها آلية دائمة لتشجيع صون البيئة في المنطقة يكون من اختصاصها في جملة أمور :

(أ) أن تدرس وتقترح ، في ضوء مبادئ معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون ، الإجراءات والتدابير المشتركة المتعلقة بإدارة البيئة والتي تيسر إنجاز مشاريع للتنمية الدائمة للموارد الموجودة في حوض الامازون ؛

(ب) أن تحدد وتشجع الدراسات والبحوث التي تتفق وغاياتها ، طبقا للأولويات التي يحددها المجلس ؛

(ج) أن تنظر في توحيد و/أو ربط منهجيات تقييم الاثار البيئية ؛

(د) أن تنظر في إمكانية إعداد برامج مشتركة في هذا المجال ؛

(هـ) أن توعد الى الامانة المؤقتة بدراسة البدائل اللازمة لاجتذاب الموارد المالية والتعاون التقني للمشاريع المشتركة بين البلدان الاعضاء في المعاهدة ، وبين إنجاز الأعمال التي يعهد بها إليها ؛

(و) أن تقوم بتحليل للمواءمة الممكنة للتشريعات البيئية في المنطقة ؛

(ز) أن تتبادل المعلومات بشأن البرامج الوطنية الرامية الى حماية البيئة في منطقة حوض الامازون .

حرر بمدينة كيتو ، في السابع (٧) من شهر آذار/مارس سنة ألف وتسعمائة وتسع وثمانون (١٩٨٩) من نسخ باللغات الاسبانية والانكليزية والبرتغالية .

عن حكومة غيانا
(التوقيع) راشلي إزموند جاكسون
وزير الخارجية

عن حكومة إكوادور
(التوقيع) ديفغو كوردوفيث
وزير الخارجية

عن حكومة سورينام
(التوقيع) إدوين جوهان سيدوك
وزير الخارجية

عن حكومة بيرو
(التوقيع) غييرمو لاركو كوكس
وزير الخارجية

عن حكومة بوليفيا
(التوقيع) كارلوس غونشالك فاييه
وكيل وزارة التكامل وشؤون أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

عن حكومة فنزويلا
(التوقيع) إنريكة تيخيرا باريس
وزير الخارجية

عن حكومة كولومبيا
(التوقيع) خوليو لوندونيو باريدس
وزير الخارجية

عن حكومة البرازيل
(التوقيع) باولو تارسو فليشا دي ليما
الامين العام لوزارة الخارجية